أولئك شر مكانا وأضل سبيلا لأن
الأصل شر مكانهم وأضل سبيلهم بإسناد
فعل إلى مجاوره ما هو له ثم انقلب المجرور
فوعاً مستتراً كما في الحسن وجهه ليكون
الفاعل المجازي تمييزاً ويكون المسند أبلغ شراً
وضلالاً كأنه تعدى من الموصوف إلى المجاور
ثم منه إليه على وجه أكمل بقي أنه على
التقدير المذكور يلزم رفع الفعل فظهر أنه لا يسبق
النفي وقد قيل في مسئلة الكمال إذا كان
منفيا وإذا عرفت أن المجاز العقلي إسناد
شيء وإثباته بملابس ما هو له فهو في
النفي كما صام يومي وفي الإنشاء مثل أنها
ركد صائم وليت ليلى قائم باعتبار النسبة

الكناية قبل أداة النفي والإنشاء ثم إن
المجازي قد يوجد بدون الحقيقة إذا كان المسند
أمراً تخييلا وقصد به الانتقال إلى لازمه
نحو سرتني رؤيتك وأقدمني بلدك حق لي
عليك فإنه أسند إلى ما هو السبب تسجيلاً
على ثبوت السرور ووجود القدوم ومن
أنكر ومن أنكر مغار قند قال المعنى سرني الله
عند رؤيتك وأقدمني بحق لي عليك المنزل
الثاني أحوال المسند إليه مما تتعلق برعاية
المقام أما حذفه فللاحتراز عن العبث
بناء على كفاية القرينة أو الاعتماد على
عقل المخاطب مثل عليل أي أنا في جواب
كيف أنت أو اختبار تنبه السامع

إذ لا يحتاج إلى ملاحظة الفاعل الحقيقي صح

اللفظ لأن دلالة العقل أقوى من دلالة لا احتياجها إلى الفعل فالكتفي بأقوى الدالين وليس المراد أن الفعل مستقل عند الحذف إذ الدال على المعنى المقصود هو اللفظ المحذوف يفهم العقل بقرينة لكن المرجع سلك

بتقدير المقدر باعتبار ما فيه نوع إبهام فإنه نحو إبهام الفاعل بصيغة المتكلم وغيره منه